



الافتتاحية

خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل". كما نشد على أيدي المسؤولين وممثلي الجهات للإسراع في إنهاء المشاريع التي تقع تحت مسؤولياتهم، وذلك بالسعي للانتهاء من تنفيذ المشاريع المناطة بهم، وبخاصة أن الخطة قد دخلت عامها الرابع. وفي الختام لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأعضاء الأعزاء على دعمهم وتحفيزهم لنا، ويسرنا لتلقي ملاحظاتهم واقتراحاتهم البناءة، على بريد النشرة.

إدارة التحرير

أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

يسعد أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات أن تقدم العدد الرابع من النشرة الإلكترونية للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. وجريا على تقديم معلومات عن الخطة وأهم معالمها ومنجزاتها لتمكين ذوي الاختصاص والمهنيين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من الإطلاع على آخر المستجدات، فلقد تضمن العدد معلومات متنوعة تغطي أهم التطورات والمستجدات التي طرأت على الخطة. ولقد كان هناك تقدم في البدء وتنفيذ بعض مشاريع الخطة ذات الثقل الوطني وبخاصة في مجال التربية والتعليم، والمحتوى الرقمي. ونحن في أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لنتقدم بالشكر والتقدير لكل من أسهم ويسهم في تنفيذ الخطة وإنجاحها لتحقيق أهدافها الوطنية ورؤيتها المتمثلة في "التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير

الخطة.. ومنجزاتها

من واقع الإحصاءات المتنوعة عن المحتوى العربي الرقمي على شبكات المعلومات وما يتوفر على قواعد المعلومات العالمية فإن هناك ضعف في هذا الجانب. فلقد بينت التقارير أن المحتوى العربي الرقمي المتوافر على الإنترنت لا يتجاوز (١٪) من مجموع المحتوى الرقمي العالمي. وهذا لا يتماشى مع واقع المتحدثين باللغة العربية على المستوى العالمي، حيث يشكل المتحدثين باللغة العربية (٥٪) على مستوى العالم. كما لا يمكن نسبة مستخدمي الإنترنت على المستوى العربي الذي يقرب من (٣٠,٥٪) من مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم. ومن أجل إثراء المحتوى العربي وتسهيل الوصول إليه فإن الأمر يتطلب تضافر الجهود على مستوى الدول العربية، لاتخاذ الإجراءات والتنظيمات المناسبة لتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية، مما يسهم في التحول إلى مجتمع المعلومات، ورمد الفجوة الرقمية. ولقد أخذت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات على عاتقها المساهمة في تحقيق هذه الأهداف من ذو البداية، من خلال إدراج عدد من المشاريع التي تصب في تحقيق هذه الغايات. ولقد بدأت بعض الجهات المعنية بتنفيذ الخطة الشروع في تنفيذ بعض المشاريع ذات العلاقة بإنتاج المحتوى العربي الرقمي وزيادة استخدامه ومن أهم هذه المشاريع التالي:

مشروع: إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.

خلال تطبيقات التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية الإلكترونية.

المشروع رقم (٢٥): تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية.

وصف المشروع: إدراكاً لأهمية الاستثمار الأمثل لتقنيات التجارة الإلكترونية، فإن هناك حاجة لدعم المنتجات الوطنية لتمكين من منافسة المنتجات المصنعة في الخارج، حيث يلاحظ ضعف في الجانب التسويقي للمنتجات الوطنية مما يقلل من انتشارها داخلياً وخارجياً. ويهدف هذا المشروع إلى توفير دعم كبير للتعريف بالمنتجات الوطنية داخل المملكة وخارجها، وذلك من خلال إنشاء موقع متميز على شبكة الإنترنت للمنتجات الوطنية، ليشمل ٨٠٪ من المنتجات الوطنية.

المشروع رقم (٢٦): إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص، وبخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها، وذلك لرفع مستوى استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في قطاع الأعمال، وتسهيل وتعتيل ذلك، وبالتالي زيادة قوتها التنافسية، وسرعة وصولها إلى المعلومات، ورفع مستوى دقتها، ودعم اتخاذ القرار فيها، وتقليل التكلفة، وزيادة إنتاجيتها ورفع فرص النجاح وتبني أفضل الحلول المعلوماتية.

هدف.. ومشروع

في العدد السابق تمت تغطية الهدف المحدد الثالث، "تطبيق مفاهيم وأساليب الجودة وتمية القدرات لتحقيق الاستفادة المثلى من الاتصالات وتقنية المعلومات" والذي يركز على إرساء مبادئ التقييم والجودة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لتحقيق مخرجات ذات مواصفات عالية الجودة متدنية الأخطاء. وسوف نتطرق في هذا العدد للهدف المحدد الرابع "نشر تطبيقات الأعمال الإلكترونية"، والذي يندرج تحت الهدف العام الأول المتمثل في "رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات". ويقع تحت الهدف المحدد الرابع ثلاثة مشاريع:

المشروع رقم (٢٤): إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.

وصف المشروع: نظراً لحاجة التعامل الإلكتروني التجاري والحكومي إلى إيجاد نظام خاص ينظم طرق التعامل وحقوق التعاملين من خلال إعداد التشريعات واللوائح المطلوبة وإقرارها، لذا فإن هناك حاجة ماسة لإقرار هذا النظام لتيسير التعاملات والأعمال الإلكترونية في المملكة، وذلك بهدف سنّ الأحكام والأنظمة والنظم اللازمة للتعاملات الإلكترونية المتوافقة مع التنظيمات المالية، وتشجيع ودعم الاستثمار من

النهوض بالمحتوى العربي كما وكيفا. وتمثل رؤية مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي في "تعزيز المحتوى العربي الرقمي إنتاجاً واستخداماً لدعم التنمية والتحول إلى المجتمع العربي والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية" وتهدف المبادرة إلى:

- تسخير المحتوى الرقمي لدعم التنمية والتحول إلى مجتمع معرفي.
- ضمان حصول جميع شرائح المجتمع على المعلومات والفرص الإلكترونية.
- الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للمجتمع وتعزيز المخزون الثقافي والحضاري الرقمي.
- التمكين من إنتاج محتوى إلكتروني عربي ثري لخدمة المجتمعات العربية والإسلامية.

- تطوير أوعية وقواعد المعلومات الرقمية.
- تطوير موقع على شبكة الإنترنت، حيث تقدم المكتبة خدماتها.

مشروع: مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.

بدأت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ممثلة في برنامج مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي في العمل على وضع إستراتيجية وطنية للمحتوى الرقمي للنهوض بالمحتوى الرقمي العربي وإثراء وتعزيز. ومن المتوقع أن ترى هذه الإستراتيجية النور في القريب العاجل، ومن المتوقع أن تتضمن هذه الإستراتيجية على مشاريع متميزة تعكس رؤية مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي والتي نبعت من ضعف المحتوى العربي الرقمي، وكان الهدف

بدأت مكتبة الملك فهد الوطنية في تنفيذ مشروع إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير. ويأتي تنفيذ هذا المشروع لمساعدة الباحثين في الحصول على المعلومات المرغوبة بكل يسر وسهولة، كما سوف يسهم هذا المشروع في زيادة المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت.

مشروع: إنشاء مكتبة رقمية.

بدأت مكتبة الملك عبد العزيز العامة في وضع الدراسة الميدانية الخاصة بإنشاء مكتبة رقمية، ويهدف هذا المشروع إلى تقديم خدماتها لجميع المؤسسات والأفراد، وذلك وفق ما يلي:

- وضع مواصفات وبروتوكولات موحدة للتخزين، والمعالجة، والنقل.



جانب من الحضور

وتتنوع الموضوعات التي تتناولها هذه المحاضرات فتشمل التعريف بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات واستخداماتها في المجتمع.. وتوضيح أهمية أمن المعلومات والخصوصية في مجال استخدام تقنية المعلومات.. التعريف بالأنظمة والتشريعات ذات العلاقة والتعاملات الإلكترونية.. مقدمة عن التجارة الإلكترونية.. شرح مفهوم الحقوق الفكرية والأمانة العلمية في النقل.. التعريف بجرائم الحاسب الآلي وكيفية التعامل معها.. بيان طرق وأساليب التمييز بين الفوائد والأضرار المرتبطة بتقنيات الاتصالات وتقنية المعلومات المختلفة مثل تقنية (بلوتوث)، والرسائل النصية القصيرة، والوسائط المتعددة، وغيرها.

ولقد تم تنفيذ محاضرات مدارس منطقة الرياض (بنين وبنات) في هذه الفترة، كما تم عقد محاضرة للعموم، وسوف يتم في الفصل الدراسي القادم تغطية بقية مناطق المملكة، والجدول التالي يوضح عدد المحاضرات وعدد الحضور للمحاضرات التي عقدت في منطقة الرياض:

فئة التغطية	عدد المحاضرات	عدد الحضور من الطلبة	عدد الحضور من غير الطلبة	المجموع
مدارس البنين	١٧	٨,٠٩٣	٢٧٩	٨,٣٧٢
مدارس البنات	١٧	٣,١٨١	٢٠٢	٣,٣٨٣
المحاضرات العامة	١	١٨٤	١٨٤	١٨٤
الإجمالي	٣٥	١١,٢٧٤	٦٦٤	١١,٩٣٨

ولمزيد من المعلومات عن محاضرات نشر الثقافة والمعرفة الرقمية، يمكن الإطلاع على صفحة مبادرة محاضرات نشر الثقافة والمعرفة الرقمية التالي: www.mcit.gov.sa/arabic/initiatives/m2

حقائق.. وأرقام

تم في العدد السابق التطرق لتوقيع معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات على عقد تنفيذ مشروع محاضرات نشر الثقافة والمعرفة الرقمية في الأول من ذي الحجة ١٤٣١هـ (٧ نوفمبر ٢٠١٠م). والذي يتم من خلاله تنفيذ محاضرات في مناطق المملكة الثلاثة عشر. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز أهمية استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات لدى أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم ومستوياتهم التعليمية، مع التركيز على فئة الشباب، والعمل على نشر وتعزيز الوعي بين الفئة المستهدفة في هذا المجال.

ولقد تم البدء في تنفيذ المشروع خلال العام الدراسي الحالي بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، ويأتي تنفيذ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مشروع محاضرات نشر الثقافة والمعرفة الرقمية، مساهمة منها في تحقيق ما يسعى إليه الهدف المحدد التاسع عشر من الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات والمتمثل في رفع الوعي بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتغطي محاضرات نشر الثقافة والمعرفة الرقمية المدن الرئيسية في جميع مناطق المملكة الثلاث عشرة وذلك خلال العام الدراسي الحالي، وتستهدف فئات طلاب ومطالب المرحلة الثانوية والجامعات، مع تخصيص جزء من هذه المحاضرات كمحاضرات عامة تستهدف كافة شرائح المجتمع. كما تم البدء في تنفيذ المحاضرات في منطقة الرياض منذ يوم السبت ١٢ محرم ١٤٣٢هـ، وتشمل أربع وثلاثون محاضرة موزعة على المدارس الثانوية للبنين والبنات، إضافة إلى أربع محاضرات في الجامعات والكليات، ومحاضرة عامة لكافة شرائح المجتمع.



جانب من الحضور

لقاء العدد

"التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها". فهناك ستة مشاريع تضطلع وزارة التربية والتعليم بتنفيذها. والجدول التالي يوضح هذه المشاريع:

تشرف وزارة التربية والتعليم على تنفيذ عدد من المشاريع الجوهريّة التي وردت في الخطة، وتقع تحت نطاق الهدف العام الرابع المتمثل في

رقم المشروع	اسم المشروع	الوصف
٦٥	إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني.	يعتمد التعليم "الحديث" على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بأنماط متعددة (أقضية وعمودية)، وهذا ما يطلق عليه "التعلم الإلكتروني". ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتعلم الإلكتروني، تمكين التعلم الإلكتروني وتحفيزه من خلال اقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعلم الإلكتروني، ووضع نموذج موحد للتعلم الإلكتروني وفق مواصفات معيارية، وتطوير معايير للجودة وتطبيقها، وإصدار شهادات الجودة للبرمجيات التعليمية، وقياس فعالية التقنيات المختلفة، كوسائل مساندة للتعليم والتعلم.
٦٦	توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم.	ما زال مستوى توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة التعليم والتعلم في المملكة ضعيفاً. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى: <ul style="list-style-type: none"> • الاعتماد على المحتوى الإلكتروني التفاعلي في العملية التعليمية، للوصول إلى نسبة ٢٠٪ من المحتويات في جميع المناهج التعليمية بنهاية الخطة الخمسية. • بناء شبكات معلومات وبوابات (portals) تعليمية لكل مرحلة تعليمية. • جعل الإنترنت إحدى الطرق الرئيسة في التواصل بين الطلاب، والمدرسين، والإدارة، وأولياء الأمور، حيث يتم تطوير موقع إنترنت لكل جهة تعليمية ومدرسة، وإنشاء صفحة نسجية لكل مقرر دراسي، ووضع المناهج بصيغة إلكترونية تفاعلية في شكل أقراص مدمجة ووضعها على شبكة الإنترنت.
٦٧	إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.	تعتبر معرفة أساسيات استخدام الحاسب والإنترنت من المتطلبات الأساسية للتحويل إلى مجتمع المعلومات؛ لذا يسعى هذا المشروع إلى إدخال مقررات الحاسب والإنترنت إلى جميع فئات ومراحل التعليم، وهذا المشروع يتكون من عدة مشاريع، كل مشروع منها يختص بقطاع تعليمي، أو مرحلة تعليمية. ويهدف هذا المشروع إلى: <ul style="list-style-type: none"> • تحديد محتوى المقررات، وخطة إعداد الكتب، وإعداد الوسائل التعليمية. • إدخال مقررات الحاسب والإنترنت في كافة مراحل التعليم العام. • إدراج مادة لأساسيات الحاسب والإنترنت، تكون إجبارية لجميع الطلاب في الجامعات على غرار مواد الثقافة الإسلامية واللغة العربية. • إعداد المعلمين وتأهيلهم لتدريس المقررات الجديدة.
٦٨	تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.	إن هذا المشروع متطلب أساس لجميع المشاريع التي تهدف إلى نشر توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة القطاع التعليمي؛ لذا يسعى هذا المشروع إلى رفع الكفاءة المعلوماتية لدى المعلمين والمعلمات، ويهدف إلى ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • تدريب (٢٠٠) ألف معلم ومعلمة على أساسيات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الحاسب والإنترنت. • تدريب المعلمين والمعلمات وتأهيلهم على أساليب توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات كوسائل مساندة للتعليم والتعلم. • تدريب المسؤولين من التعليم ومديري المدارس على الاتصالات وتقنية المعلومات، وكيفية وضع الخطط المتعلقة بتوظيفها في التعليم. • إنشاء بوابة إلكترونية لتقديم برامج التدريب عبر الإنترنت.
٦٩	تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين.	تستخدم الاتصالات وتقنية المعلومات في المناهج التعليمية في المجتمعات المعلوماتية بشكل كبير وأساسي. والمعلم هو أساس العملية التعليمية. لذا يهدف هذا المشروع إلى إدراج معرفة أساسيات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الإنترنت والحاسب، ضمن: <ol style="list-style-type: none"> ١- شروط المناظرة بين المتقدمين للوظائف التعليمية. ٢- عناصر الترقية للمعلمين، حيث يقترح ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • احتساب سنة خدمة إضافية للمعلم في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقية التلقائية، كوزارة التربية والتعليم. • احتساب درجات إضافية للمتقدم للترقية في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقبات العملية بناءً على إنجازات المعلم، كالجامعات.
٧٠	نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية	تعتبر البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية أحد المتطلبات الأساسية لنشر التعليم الإلكتروني، وتتفاوت هذه التجهيزات في المؤسسات التعليمية بشكل كبير. ويهدف هذا المشروع إلى: <ul style="list-style-type: none"> • توفير البنى التحتية في جميع مباني الجهات التعليمية. • ربط جميع الجهات التعليمية بالإنترنت. • نشر تطبيقات نظم المعلومات الإدارية والمالية في الجهات التعليمية. • توفير بريد إلكتروني للطلاب ومنسوبي التعليم. • نشر تجهيزات الفصول الإلكترونية في المدارس والجامعات. • تأمين تجهيزات الوسائط المتعددة، وأجهزة عرض الفيديو في الفصول.

في إعداد التقارير اللازمة وتوفير المعلومات عن العملية التربوية عند الحاجة إليها وبالكيفية المرغوب فيها، مضمونة الصحة والدقة، وذلك من خلال قاعدة بيانات مركزية مترابطة مع الأنظمة الأخرى الحالية والمستقبلية. وستوفر هذه التقارير لكل المستفيدين على مستوى المدرسة وإدارة التعليم وأجهزة الوزارة.

وعن خصائص النظام، تحدث سعادته أن من أهم خصائص النظام ما يلي:

- توفير نظام متكامل لإدارة التربية يمكن المدرسة من تأدية وظائفها إلكترونياً ويوفر المعلومات للمستفيدين أنياً وتلقائياً.
- شمول النظام لجميع أنواع التعليم ومراحلها.
- تمكين أجهزة الوزارة ومسؤوليها من متابعة سير العملية التعليمية والتربوية والحصول على التقارير اللازمة.
- إمكانية استخدام النظام من خلال شبكة الإنترنت باستخدام وصلات آمنة.
- توحيد قاعدة البيانات مع ضرورة تصويب النظام على خوادم الوزارة.
- إمكانية استخدام خدمات النظام للتواصل بين الطلاب والمعلمين والإدارة المدرسية وإدارات التربية والتعليم والوزارة.
- إمكانية الحصول على بيانات تفصيلية عن المدارس وطاقمها التعليمي وكذلك الحصول على بيانات أخرى مختلفة عن المدارس كالموقع، والعنوان، والمباني وحالتها والخدمات الأخرى المتوفرة في المدارس.
- إمكانية الدخول على النظام من خلال استخدام اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة به.



الدكتور علي السبي

للتطوير باستخدام أحدث ما توصلت إليه التقنية في الإدارة المدرسية والخدمة التربوية والتعليمية على كافة المستويات وتوفير قاعدة بيانات مركزية موحدة، فقد أطلقت الوزارة مشروع الإدارة التربوية الإلكترونية. وذكر سعادته أن نظام الإدارة التربوية الإلكترونية، هو نظام معلوماتي خدمي شامل ومتكامل للعملية التربوية والتعليمية يعتمد على أحدث ما وصلت إليه التقنية في مجال الإدارة التربوية الإلكترونية ويغطي جميع المدارس التي تتبع الوزارة وتخضع لإشرافها، وإدارات التعليم بالمناطق، والإدارات العامة بالوزارة، وجهاز الوزارة. وسيوفر النظام العديد من الخدمات الإلكترونية (٢٠٦٢ خدمة إلكترونية) لعدد (٥٥ شريحة) تقدم هذه الخدمات للطلاب والمعلم وولي الأمر ومدير المدرسة والمشرف التربوي والمرشد التربوي وغيرهم من الشرائح التعليمية من خلال (٥٤) نظاماً فرعياً مترابطة أنياً. كما سيساهم

ومن المشاريع المهمة التي تنفذها وزارة التربية والتعليم مشروع "توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم"، والذي ويعتبر من المشاريع الضخمة والمتشعبة، وتُسدّد في هذا العدد أن نستضيف سعادة الدكتور علي بن أحمد السبيتي، المستشار ومدير الدراسات والعلاقة الاستراتيجية لتقنية المعلومات في وزارة التربية والتعليم ومُنسق مشاريع وزارة التربية والتعليم لدى أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، ليجدثنا عن مشروع نظام الإدارة التربوية الإلكترونية الذي يصب في مشروع "توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم" حيث ذكر سعادته أن مشروع نظام الإدارة التربوية الإلكترونية قد نبغ من الرغبة في التوسع وتطوير نظام "معارف". وقد قدم مساعده لمحة عن نظام "معارف" فذكر أن الوزارة سمّت إلى تطوير نظام "معارف" المعمول به حالياً في كافة مدارس وزارة التربية والتعليم بالملكة العربية السعودية منذ العام ١٤٢٣هـ وجعله نظاماً شاملاً ومتكاملاً يعتمد على الخدمات التي يوفرها نظام "معارف" للمدرسة مع إضافة العديد من الخدمات الأخرى التي تحتاجها الوزارة وإدارات التربية والتعليم بالمناطق والمدارس الحكومية والخاصة، وذلك باستخدام أحدث التقنيات التي توفر الاحتياجات المستقبلية والتوقعات المرتبطة بالتطور التقني في مجال الإدارة التربوية لزيادة التفاعل بين منسوبي الجهاز المدرسي بكافة فئاته وبين المجتمع المحلي من جهة أخرى. وتحدث سعادته أنه ومن منطلق حرص الوزارة على الارتقاء بالخدمات المدرسية الإلكترونية وللحاجة

التحول إلى مجتمع المعلومات

الدراسة الاستشارية لمبادرة التدريب المجاني

يتضمن الهدف المحدد التاسع عشر في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات المتمثل في "رفع الوعي بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" على عدد من المشاريع ومنها مشروع رقم (٧٧) "مبادرة التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات" والذي يتضمن الوصف التالي: "يتبنى كثير من الدول فكرة التدريب المجاني لتكثيف شرائح عديدة من المجتمع لكسب المهارات المعلوماتية والاستفادة من التقنيات الجديدة، وعلى الرغم من كثرة مراكز التدريب في المملكة، إلا إن هناك الكثير ممن لا يستطيع دفع رسوم التدريب، أو لأنه بحاجة إلى حافز لدفعه إلى أخذ التدريب المناسب، الأمر الذي يتحقق غالباً من خلال تقديم دورات تدريبية مجانية. كما إن بعض الدول تمنح التدريب المجاني لضمان نجاح برامجها الإلكترونية، مثل برامج الحكومة الإلكترونية، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء صندوق مالي للتدريب المجاني ودعمه من خلال جهات حكومية وغير حكومية على مدى السنوات القادمة". وتشرف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على تنفيذ هذا المشروع.

ونظراً لتعدد الجهات التي تسهم في التدريب المجاني ولضخامة متطلبات ومخرجات المشروع الذي يتوقع أن تسهم الجهات المعنية في تدريب (٢٠٠) ألف مواطن مجاناً بنهاية الخطة، ورغبة من الوزارة في الخروج بتصوّر مكمّل عن مؤسسات التدريب المجاني الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني،

وبرامج التدريب المناسبة، وتجارب الدول في هذا المجال. والتأكد من نطاق المبادرة، والخروج بآليات مناسبة لتنفيذ المبادرة. فلقد ارتأت الوزارة عمل دراسة شاملة لواقع التدريب المجاني تغطي الجوانب ألفة الذكر، وتم التعاقد مع أحد بيوت الخبرة الاقتصادية والإدارية، لإعداد دراسة "مبادرة التدريب المجاني في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات" في المملكة. وتهدف الدراسة إلى:

- تحقيق أحد مشاريع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- توفير بعض المعلومات التي قد لا تتوافر إلا عن طريق الدراسة المسحية.
- مساهمة الدراسة في معرفة مواطن النقص والفجوات التدريبية للشرائح المستهدفة والتي على ضوء النتائج يتم التنسيق لعمل التوازن التدريبي بين مناطق المملكة المختلفة.
- تحديد أهم الجهات العامة والخاصة بما فيها جهات الدعم الاجتماعية وبرامج المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي التنسيق معها في كل منطقة توطئة لنجاح العملية التدريبية.
- الخروج بألية مناسبة لتنفيذ مبادرة التدريب المجاني.
- ولقد تم الانتهاء من مسودة الدراسة، ولقد ركزت الدراسة على عناصر مهمة للخروج بتصوّر واضح لتنفيذ المبادرة، وجاري العمل من قبل المختصين في الوزارة على مراجعة الدراسة، وتقييم آلية تنفيذ مبادرة التدريب المجاني لتبني أنسب السبل والإجراءات لتنفيذ الآليات المقترحة، والتنسيق مع الجهات المعنية في مجال التدريب المجاني لتحقيق أهداف المبادرة، وبما يحقق تدريب أكبر عدد من المواطنين للمساهمة في تحقيق أهداف وغايات الخطة بالتحول إلى مجتمع المعلومات.

في دائرة الضوء

قرار مجلس الوزراء رقم ٣٨٩ / م ب وتاريخ ١٤٢٢/١/١٩ هـ

بناء على مريثات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات حيال ما ورد في قرار مجلس الشورى رقم (١٧/٢٤) وتاريخ ١٤٢١/٥/٥هـ، المنضد بشأن الترتيب السنوي للوزارة للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ. فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٩ / م ب وتاريخ ١٤٢٢/١/١٩ هـ، بأن على الجهات الحكومية تضمين تقاريرها السنوية ما تم إنجازه، وما تواجهه من صعوبات في المشروعات التي تخصصها في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.

المنتدى العالمي لريادة الأعمال والاقتصاد العربي

تحت رعاية نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، عقد في الفترة من ١٢-١٤/٢/١٤٢٢ هـ الموافق (١٦-١٨/١/٢٠١١ م) المنتدى العالمي لريادة الأعمال والاقتصاد العربي، والذي نظمته جامعة الملك سعود ومركز الأمير سلمان لريادة الأعمال من أجل دعم توجهات الاستثمار العربي وتطوير وتمتية آليات جديدة لدعم المشاريع الريادية القائمة على الابتكار والاختراع، إلى جانب تسليط الضوء على التشريرات ودورها في تحفيز الاقتصاد العربي وتكوين بيئة جاذبة للاستثمار في هذا المجال.

وقد استشعرت جامعة الملك سعود ما أكدت عليه الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية أن الاقتصاد العالمي يتجه بتسارع نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد اعتماداً أساساً على الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والابتكار، بحيث أصبحت المعرفة محركاً للإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التقدم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والابتكار من العوامل الأساسية في التنافسية الدولية، وتحديدًا موقع الدول بين الأمم. من هذا المنطلق وإدراكاً من الجامعة بأهمية التقدم والنمو في ريادة الأعمال والاقتصاد العربي لبناء مجتمع المعرفة، فقد آتت مبادراتها لتنظيم هذا المنتدى العالمي سنوياً بمشاركة عدد من المتخصصين المحليين والعالميين، وذلك لتبادل الخبرات وأراء النقاشات، وعرض التجارب، للخروج بمقترحات وتوصيات وثيقة عملية تطبيقية منظمة تتطلع بأن سهم في تعزيز توجه المملكة نحو الاقتصاد العربي.

ولقد ناقش أكاديميون ورجال أعمال ومسؤولون وعدد من المتخصصين المحليين والعالميين مدى ثلاثة أيام قضايا المعرفة والنمو الاقتصادي، والاتصالات وتقنية المعلومات، الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير والنمو الاقتصادي، والإنفاق على البنية التحتية والنمو الاقتصادي. وركز المنتدى على تحديد متطلبات وحواض بناء اقتصاد عربي وآليات تنفيذها في المملكة، وتطوير وتفعيل الدور الحكومي وتمتية العلاقات المؤسسية

وتقنية المعلومات واهتمام المقام السامي بأهمية تنفيذ مشاريعها ضمن برنامجها الزمني المحدد.

- مناقشة الحالة القائمة لمشاريع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
- عرض عن المعوقات والصعوبات التي تواجه التنفيذ.
- اقتراح أساليب دفع الحالة الراهنة نحو تنفيذ المشاريع.
- استعراض بعض المشاريع المنفذة وآلية التوسع لتوافقها مع أهداف ومتطلبات الخطة.
- آليات وإجراءات البدء في التنفيذ، للمشاريع التي تحت الدراسة.
- استعراض المؤشرات الخاصة بالمشاريع والمؤشرات العامة.

• التأسيس لآلية دائمة من التواصل فيما بين مسؤولي الوزارة وأمانة الخطة. ولقد تم الخروج بمقترحات وتوصيات تصب في تفعيل ووضع الآليات المناسبة في تنفيذ المشاريع التي تضطلع بها الوزارة.

الاستراتيجية الوطنية للشباب في المملكة العربية السعودية

تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بتطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب، وأحد محاور الاستراتيجية يعنى بتقنية المعلومات والاتصالات، وكما هو معلوم أن العديد من مشاريع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات تتمحور على فئة الشباب والاستفادة من قدراتهم وتطويرها وتمتيتها بما يسهم في تحقيق رؤية الخطة للتحويل إلى مجتمع المعلومات، ولقد شاركت أمانة الخطة في ورشة العمل الخاصة بهذا المحور للاتصالات وتقنية المعلومات التي نظمتها وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع منتدى الغد. وتعد هذه الورشة من الورش العديدة التي عقدت ضمن محاور عدة لبلورة الاستراتيجية الوطنية للشباب.

تخلل الورشة استعراض رؤى المشاركين من الشباب والفتيات حول أهم القضايا والحلول لمحور الاتصالات وتقنية المعلومات، كما اشتملت الورشة على تنظيم لقاءات حوارية بين المشاركين لاستكشاف مواقفهم، ومعرفة آرائهم حول محور الاتصالات وتقنية المعلومات، وتطلعاتهم وطموحاتهم المستقبلية التي يجب ترجمتها في الاستراتيجية، ومعرفة آرائهم وأفكارهم تجاه الاستراتيجية المستقبلية تفعيلاً لمبدأ المشاركة الشبابية في إعداد إحدى أهم الاستراتيجيات الوطنية.

يشار إلى أن محور الاتصالات وتقنية المعلومات التي تم طرحه للمناقشة في ورش العمل ركز على واقع وطموح الشباب والفتيات في المملكة العربية السعودية عبر تحليل واقع الخدمات والبرامج المقدمة للشباب والشابات، والتشريعات والقوانين، وطرح استراتيجيات كتيبة تطوير إمكانات وقدرات الشباب والشابات في المملكة بما يسهم في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وبما يساعد بنهوض المجتمع في هذا المجال.

لتحفيز الاستثمار في الاقتصاد العربي، وتعزيز ممارسات المؤسسات التعليمية في تفعيل زيادة الأعمال والاقتصاد العربي لتحقيق التنمية المستدامة، ودعم توجهات الاستثمار العربي وتطوير وتمتية آليات لدعم المشاريع الريادية القائمة على الابتكار والاختراع، وإبراز دور البحث والتطوير ونقل التقنية والابتكار والاختراع في تكوين الاقتصاد العربي، وتأثير التشريرات على التحفيز والنمو للاقتصاد العربي وتكوين بيئة جاذبة للاستثمار العربي. وتسعى جامعة الملك سعود للمساهمة الفاعلة في التحول إلى اقتصاد المعرفة، لتأكيد ما ذهبت إليه الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية في رؤيتها في التحول إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي. فأشأت الجامعة مركز الأمير سلمان لريادة الأعمال ونهدف من خلاله إلى أن يكون خريجو الجامعة قادرين على إيجاد فرص عمل لهم ولغيرهم ولا يكونوا أجراً عند الآخرين، كما أنشأت الجامعة وادي الرياض للتقنية، وشركة وادي الرياض، ومركز الابتكار، وحاضنة الرياض للتقنية، وبرنامج الملكية الفكرية، وكلها تمثل مبادرات عملية لتحقيق هذه الرؤية المستقبلية، وتسمى الجامعة أن يكون لديها 111 شركة في نهاية العام الميلادي الحالي لتعزيز هذا الجانب.

كما سوف تقوم الجامعة برفع وثيقة عملية للمقام السامي الكريم تتضمن أفكاراً وخارطة طريق تمهد الطريق أمام المملكة لكي تكون في واجهة ومنظومة الدول البارزة في مجال الاقتصاد العربي. ونحن في أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية نؤمن جهود المسؤولين في جامعة الملك سعود على تبنيهم هذا التوجه، والخطوات العملية لتحقيق غايات المجتمع بأن تصبح المملكة في صاف الدول المتقدمة في ريادة الأعمال والاقتصاد العربي لبناء مجتمع المعرفة.

ورشة عمل بين وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وأمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

انطلاقاً من أهمية التنسيق والتعاون المشترك وتعميق آليات تبادل الرأي والوقوف على استفسارات الجهات المعنية بتنفيذ مشاريع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات والاستماع لوجهة نظرهم، بما يسهم في دفع عجلة تنفيذ تلك المشاريع، فقد تم عقد ورشة عمل في مقر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وبحضور المسؤولين في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وكيال الوزارة الدكتور عبد الله اللحيان. تقوم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بتنفيذ عدد من مشاريع الخطة المهمة.

- الحوار التريبي للورشة:
- التعريف بالخطة وأهم محاورها.
- التأكيد على أهمية الخطة الوطنية للاتصالات

المؤتمر الدولي الثاني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد

تمثل المشروع رقم (٦٥) في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات على إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني، لتمكين التعلم الإلكتروني وتحفيزه من خلال اقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعليم الإلكتروني، ووضع نموذج موحد للتعليم الإلكتروني وفق مواصفات معيارية، وتطوير معايير للجودة وتطبيقها، وإصدار شهادات الجودة للبرمجيات التعليمية، وقياس فعالية التقنيات المختلفة، كوسائل مساندة للتعليم، ولتحقيق أهداف هذا المشروع ينظم المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد مؤتمره الدولي الثاني تحت شعار (تعليم فريد لجيل جديد)، وذلك خلال الفترة ١٨-٢١ ربيع الأول ١٤٢٢هـ الموافق ٢١-٢٤ فبراير ٢٠١١م، وذلك ضمن مبادرات وزارة التعليم العالي ممثلة بالمركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، حيث يسعى المؤتمر الدولي الثاني لتقديم الرؤى والتجارب العالمية مما يبرز أهداف خطط التنمية لتطبيق وتوطين تقنية المعلومات والاتصال في المؤسسات التعليمية بما يلي روى وطموحات الوزارة ويحقق متطلبات التنمية الوطنية. وتمثل رؤية المؤتمر في تقديم رؤى علمية وتجارب عالمية وتقنيات حديثة في مجال التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد. كما يهدف إلى:

- ١- الإطلاع على أحدث البحوث والدراسات العلمية في ميدان التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد.
 - ٢- تبادل الخبرات العلمية بين المختصين والمهتمين في مجال التعلم الإلكتروني.
 - ٣- استشراف مستقبل التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في عالم مجتمع المعرفة.
 - ٤- التعرف على الأبعاد التطبيقية لبيئة التعلم الإلكتروني.
 - ٥- تشجيع التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع التعليمية والقطاع الخاص في مجال التعلم والتدريب الإلكتروني.
 - ٦- الاستفادة من التجارب والاتجاهات العالمية الحديثة في تطبيق نظام التعلم الإلكتروني في المملكة.
 - ٧- الإسهام في نشر ثقافة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في المجتمع.
 - ٨- إبراز دور التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في تطوير التعليم وضمان جودته.
 - ٩- تعزيز تطبيقات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في المؤسسات التعليمية في المملكة.
- كما تم خلال الفعاليات المصاحبة للمؤتمر عقد العديد من ورش العمل في مجالات ذات علاقة بالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وتضمن المؤتمر على ستة محاور ناقش المشاركون في (٢٦) جلسة عمل الموضوعات المتعلقة بتطبيقات ونظريات التعلم

- ١- التعلم الإلكتروني بين النظرية والتطبيق (تجارب عالمية).
- ٢- تصميم وبناء المحتوى التعليمي الإلكتروني.
- ٣- التقنيات والبرمجيات الحديثة.
- ٤- إدارة وتنفيذ التعلم الإلكتروني.
- ٥- ضمان الجودة في التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد.
- ٦- أساليب التقييم والقياس الإلكتروني.

ورشة عمل البنية التحتية للمفاتيح العامة: التطبيق والتكامل.

تحت رعاية معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات عقد المركز الوطني للتصديق الرقمي ورشة عمل في مدينة الرياض خلال الفترة ١٩-٢٠ ربيع الأول ١٤٢٢هـ الموافق ٢٢-٢٣ فبراير ٢٠١١م. عن البنية التحتية للمفاتيح العامة: التطبيق والتكامل. ويعد المركز الوطني للتصديق الرقمي أحد ثمار الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات حيث تضمن المشروع رقم (١٣) في الخطة على إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي وتشغيله، وإصدار الشهادات الرقمية، والاعتماد عليها في الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

ويهدف المركز من خلال هذه الورشة إلى:

- نشر الوعي والتعريف بالتطبيقات والخدمات وأدوات التكامل والحلول المتعلقة بالبنية التحتية

للمفاتيح العامة.

- شرح كيفية تطوير التطبيقات الحالية كي تكون معتمدة على البنية التحتية للمفاتيح العامة، واستعراض الفوائد الناتجة عن ذلك.
- تشجيع الجهات الحكومية والقطاع الخاص على العمل على تطوير التطبيقات الحالية أو تطوير تطبيقات جديدة تعتمد على البنية التحتية للمفاتيح العامة.
- وتطلعت الورشة للمحاور التالية:
- أهداف استخدام البنية التحتية للمفاتيح العامة في التطبيقات.
- وظائف وخصائص البنية التحتية للمفاتيح العامة المستخدمة ومدى الاستفادة منها في التطبيقات واحتياجات الأعمال.
- نظام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية وأثرها على الأعمال.
- استخدام التطبيقات المعتمدة على البنية التحتية للمفاتيح العامة في الحكومة الإلكترونية.
- طرق استخدام ودمج وسائط تخزين المفاتيح الخاصة مع التطبيقات.
- وسائل التحقق من الهوية باستخدام الشهادات الرقمية.
- تطبيقات التوقيعات الإلكترونية باستخدام الشهادات الرقمية.
- تطبيقات البنية التحتية للمفاتيح العامة في المركز الوطني للتصديق الرقمي.
- حلول وتطبيقات شركات التقنية المستخدمة للبنية التحتية للمفاتيح العامة.
- دراسة حالات وقصص النجاح للتطبيقات المبنيّة على بنية المفاتيح العامة.

مصطلح. وتعريف

سوف يتم التركيز في هذه الزاوية على اختيار مصطلح أو أكثر من المصطلحات ذات العلاقة بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ووضع تعريف مختصر له، وذلك بهدف نشر هذه المصطلحات والتعريف بمدلولاتها.

الجيل الرابع (4G):

هو مصطلح عام يطلق على الجيل الأحدث من أنظمة الاتصالات اللاسلكية. حيث يوفر تقنيات أكثر تطوراً من الجيل السابق مثل سرعة نقل البيانات العالية، واستخدام أكبر للوسائط والتجوال الدولي. حيث يعتمد على مقاييس الجلي الثالث، والذي صمم على تقنية (W-CDMA). ويعتمد الجيل الرابع على تقنيات ونطاق تردد جديدة مثل WIMAX و LTE وتتيح خدمة الجيل الرابع إجراء اتصالات مرئية، ومزايا الاتصال بالانترنت بدون أسلاك وبسرعات عالية.

المدونات (Blogs):

هي نوع من أنواع المواقع الإلكترونية التي يتم الإشراف عليها بواسطة شخص ويتم التعليق عليها عبر الزوار، ويتم عرض وصف للأحداث أو مواد مثل الرسوم والفيديو.

الاقتصاد الرقمي (Digital Economy):

اقتصاد يعتمد على السلع والخدمات الإلكترونية التي يتم إنتاجها والتجارة بها إلكترونياً.